المحاضرة رقم 8 : برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

Programme de développement quinquennal (2010-2014)

تمهيد:

رغبة من الحكومة في تعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحققة، وفي استدراك الاختلالات التنموية الحاصلة في بعض المجالات ولدى بعض الفئات خلال تنفيذ البرامج السابقة، استمرت الحكمة خلال الفترة (2010-2014) في نفس نهجها التنموي المرتكز على زيادة الإنفاق العمومي بهدف الرفع من الطلب الفعال والذي من شأنه الضغط على الجهاز الإنتاجي المحلي ومن ثم تحفيز الاستثمار الخاص والتشغيل وفي النهاية الرفع من الدخل الوطني. فيا ترى ما هي أهم خصائص هذا البرنامج؟ ونتائجه الميدانية؟

1-مضمون وأهداف البرنامج:

في ظل الظروف المالية الملائمة للبلاد، يأتي هذا البرنامج استكمالا لجهود التنمية المبذولة انطلاقا من سنة 2001 وتعزيزا للمكاسب المحققة في مختلف المجالات، وقد خصص لهذا البرنامج التنموي **مبلغ 21.214 مليار دينار جزائري** وهو ما يعادل **تقريبا 286 مليار دولار**، ويشمل هذا المبلغ شقين أساسيين:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وبالخصوص في مجال السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

-اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.[1]

ولقد ارتكز توزيع إجمالي هذه المخصصات على ثلاثة مجالات أساسية : تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الفلاحية والصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.وهذا التوزيع يعكس في حقيقة الأمر رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل .[2] لذا يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[3]

-مواصلة دعم التنمية البشرية من خلال تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية، بغرض تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة لتنميتها الشاملة.

-القضاء على البطالة بخلق 3 ملايين منصب شغل جديد؛

-تحسين ظروف العيش في عالم الريف، ومواصلة التجديد الفلاحي لتحسين وضعية الأمن الغذائي

-تطوير وتحسين المحيط الإداري والقانوني والمالي للمؤسسة الاقتصادية، بغرض تشجيع الاستثمار وتنميته؛

---

[1] -صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-20014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، **المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف1، ص: 09.

[2] - بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 255-256.

[3] - بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية، **المؤتمر الدولي : تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، يومي 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف1، ص ص: 16-17.

-ترقية اقتصاد المعرفة، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا الاعلام والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛

-مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛

-تثمين قدرات السياحة والصناعات التقليدية، والموارد الطاقوية والمنجمية، بغرض تنويع الاقتصاد الوطني.

جدول رقم 8-1 : التوزيع القطاعي لمخصصات البرنامج الخماسي (2010-2014)

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة (%)
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**45.42**
• السكن	3700	
• التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
• الصحة	619	
• تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
• باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	**38.52**
• قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
• قطاع المياه	2000	
• قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	**3500**	**16.05**
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

(1) تضم هذه القطاعات : قطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، الشؤون الدينية .

المصدر : بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص :255 .

2- تقييم نتائج البرنامج:

أ-**النمو الاقتصادي** : فعلى صعيد النمو الاقتصادي وبالرغم من ارتفاع معدله سنة 2010 إلى 3.6% مقارنة بمعدل 2.4% سنة 2009، حيث تم تسجيل ارتفاع في معدل النمو خارج المحروقات والذي ارتفع من 6.1 % سنة 2008 إلى 9.3 % سنة 2009 وهذا شيء ايجابي .إلا أنه شهد تذبذبا في نموه خلال السنوات المقبلة ليستقر عند نفس المستوى تقريبا 3.8% سنة 2014، وذلك بسبب بداية التراجع في أسعار النفط انطلاقا من منتصف سنة 2014، على اعتبار أن عائدات المحروقات هي محرك النمو الاقتصادي.

جدول رقم 8-2 : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 (الوحدة : مليار دج، %)

المؤشر-السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي	4.261	4.538	5.264	6.127	7.565	8.512	9.408
معدل النمو (الحقيقي)	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3
المؤشر-السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الناتج المحلي الإجمالي	11.043	10.136	11.992	14.589	16.209	16.644	17.205
معدل النمو (الحقيقي)	2.4	2.4	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2005، 2009، 2014).

ب- التجارة الخارجية : من خلال الجدول رقم 03، نلاحظ بقاء الصادرات من المحروقات تسيطر على حصة الأسد من إجمالي الصادرات بالرغم من تحسن حصة الصادرات خارج المحروقات في بعض السنوات (2011-2014)، أما بالنسبة للواردات فقد استمرت في صعودها خلال البرنامج التنموي الثالث بشكل منتظم حيث سجل أكبر ارتفاع سنة 2011 بـــ20.7% والذي يرجع إلى ارتفاع أسعار الغذاء العالمية مطلع تلك السنة، أما بالنسبة للميزان التجاري فقد شهد رصيده تحسنا خلال سنتي 2010 و2011 ثم بدأ في التقهقر انطلاقا من سنة 2012 والذي يفسر بتراجع قيمة الصادرات الاجمالية مقارنة بتزايد قيمة الواردات ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع أسعار النفط التي اثرت على حجم الصادرات الجزائرية .

جدول رقم 8-3 : تطور مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الفترة (2001-2014) (مليار دولار، %)

البيان	2001	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الصادرات	19.091	46.33	45.186	57.091	72.888	71.736	64.713	59.996
إجمالي الواردات	9.482	19.857	37.403	38.885	46.927	51.569	54.984	59.670
نسبة الصادرات خارج المحروقات	2.9	1.6	1.7	1.7	1.7	1.6	1.6	2.7
نسبة صادرات المحروقات	97.1	98.4	98.3	98.3	98.3	98.4	98.4	97.3
رصيد الميزان التجاري	6.61	26.47	7.78	18.205	25.961	20.167	9.727	0.459

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2005، 2009، 2014، 2015).

وبالنسبة لهيكل الواردات السلعية، نلاحظ أن الواردات من سلع التجهيز وكذا المواد نصف مصنعة تحتل المراتب الأولى من إجمالي الواردات طوال الفترة 2001-2014، تليها الواردات الغذائية والسلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي لنفس الفترة، وقد لوحظ ارتفاع غير مسبوق في قيمة الواردات الغذائية سنة 2011 بحوالي 62.6% مقارنة بسنة 2010، وذلك يرجع بشكل أساسي إلى أزمة ارتفاع أسعار الغذاء

العالمية تلك السنة (من اسبابها تحويل جزء من الإنتاج الزراعي نحو الاستخدام الطاقوي)، لتعرف بعد تلك السنة تراجعا في قيمتها وتتدحرج حصتها إلى المرتبة الرابعة لأول مرة، وذلك نتيجة تحسن الإنتاج الزراعي المحلي.

جدول رقم 8-4 : تطور هيكل الواردات الجزائرية في الفترة 2001-2014 (مليار دولار، %)

البيان	2001	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط (%)
المواد الغذائية	2.346	5.512	5.696	9.261	8.483	9.013	10.550	17.01
مواد طاقوية وأولية	0.542	1.644	2.223	2.770	6.388	5.871	4.532	8.02
مواد نصف مصنعة	1.747	9.557	9.494	10.047	9.994	10.642	12.301	21.34
تجهيزات فلاحية	0.154	0.219	3.210	0.364	0.310	0.477	0.629	1.79
تجهيزات صناعية	3.293	14.141	14.690	15.091	12.793	15.233	18.115	31.23
سلع استهلاكية	1.400	5.868	5.629	6.890	9.400	10.539	9.894	16.60
مواد أخرى	-	-	-	1.986	3.682	2.686	2.998	6.65
المجموع	9.482	37.403	38.885	46.927	51.569	54.984	59.670	100

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على:

-بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر (2005، 2009، 2014).

ج-التضخم : والملاحظ هو استمرار معدل التضخم بالارتفاع مع بداية تطبيق البرنامج التنموي الثالث حيث شهد أكبر إرتفاع سنة 2012 بمعدل 8.9% وهي ضعف معدل 2010 تقريبا، ليشهد بعدها انخفاضا انطلاقا من سنة 2013 و2014 .

جدول رقم 8-5 : تطور معدل التضخم من 2000 إلى 2014 (%)

السنوات	2000	2004	2008	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	**0.34**	**3.56**	**4.86**	**3.91**	**4.5**	**8.9**	**3.3**	**2.9**

المصدر : إحصائيات البنك الدولي، 2015.

د- الدين الخارجي وميزان المدفوعات: ويوضح الجدول أسفله استمرار الدين الخارجي للجزائر في التراجع مع بداية تطبيق البرنامج التنموي الثالث، غير أنه بدأ يشهد بعض التزايد الطفيف سنة 2014، بينما سجل ميزان المدفوعات رصيدا ايجابيا خلال 2010-2011 بفضل انتعاش أسعار النفط بشكل اساسي، ليشهد بداية التراجع انطلاقا من 2012 مسجلا عجزا بـــ5.8. سنة 2014 نتيجة تراجع في أسعار النفط وانخفاض سعر صرف الدولار مما كان له اثر سلبي على الحساب التجاري بتناقص الصادرات وزيادة قيمة الواردات.

جدول رقم 8-6 : تطور الدين الخارجي للجزائر في الفترة 2011-2014 (مليار دولار)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الدين الخارجي	5.687	5.536	4.41	3.691	3.396	3.735
ميزان المدفوعات	3.86	15.32	20.41	12.06	0.13	5.88-

المصدر : بنك الجزائر، **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** (2013، 2014، 2015)، الجزائر.

ه- البطالة: الملاحظ كذلك بالنسبة للبطالة هو استمرار تراجعها مع بداية تطبيق البرنامج التنموي الثالث خلال سنتي 2010 و2011 ، غير أنها عرفت ارتفاعا مفاجئا سنة 2012 بنسبة 11%، ثم تعود للانخفاض سنة 2013 ثم التحسن سنة 2014، وذلك بفضل تحسن مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الاشغال العمومية والبناء وكذا الفلاحة والخدمات، إلا أن هذه المناصب تبقى مؤقتة وظرفية بسبب الظروف المناخية في القطاع الفلاحي، والمشاريع المبرمجة من طرف الدولة عموما.[1]

جدول رقم 8-7: تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 2010-2014 (مليون نسمة، %)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10.2	10	10	11	9.8	10.6

المصدر : : بنك الجزائر، **التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** (2013، 2014)، الجزائر.

خاتمة : إن سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة في الجزائر والتي رصدت لها الدولة مبالغ مالية هامة بلغت 348 مليار دولار في مجملها (بدون احتساب الميزانيات الإضافية) ، إذا ما قارناها بالنتائج المحققة نجد بأنها تفتقر للفعالية، فالتنمية لم تتحرر من النفط، و معدل النمو خارج المحروقات لا يزال ضعيفا، و معدل البطالة لا يزال مرتفعا و معدل التضخم يزداد يوما بعد يوم.أما على صعيد القيم، فقد اختلت منظومة القيم، الثروة قبل العمل وليس العكس*[2] .

- فإذا تكلمنا عن معدلات النمو الإقتصادي ، فلقد ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـــ6%، أين سجل المخطط الثاني معدل(6.6%) يفوق المعدل المسجل في المخطط الأول (5.5%) . كما سجل معدل النمو الإجمالي ارتفاعا من طفيفا طوال الفترة 2001-2014 بإنتقاله من 3.1 % إلى 3.6% وهو نمو ضعيف كما أن هذا النمو في الحقيقة كان بعيد عن المعدل المفروض تحقيقه والسبب الرئيسي هو ضعف كفاءة و مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني الذي لم يستغل فرصة الطلب الكلي المحلي المرتفع للرفع من الإنتاج الوطني وتنويعه بل توجه مغلب الطلب المحلي نحو الإستيراد.

- أما بالنسبة للتشغيل ، فالبرغم من انخفاض معدل البطالة من 28% إلى 10% ثم 9.8% مابين 2001 و2009 و 2014، يبقى هذا الرقم متواضعا إذا ما قورن مع حجم المبالغ المصروفة طوال الفترة السابقة ، حيث أن نسبة كبيرة من الزيادة في حجم العمالة التي كان من المفروض أن تتحقق قد ضاعت بسبب عجز

[1] -زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، جامعة ورقلة، عدد: 6، 2017، ص ص: 223-224.

* فمن بديهيات الأعمال أن العمل أساس الثروة و الرفاه، لكن يمكن أن تكسب سيارة بدون عناء، و تصبح رجل أعمال و صاحب مال بدون عمل و جهد من خلال آليات تشغيل الشباب التي اعتمدتها الحكومة، و التي نزعت منهم روح العمل و الكد، و غرست فيهم ثقافات جديدة كالربح السريع بأقل جهد .

[2]- مخلوفي عبد السلام، العرابي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص : 8

الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب المحلي التي ولدتها برامج الإنفاق العام، ويتم تلبيتها عن طريق زيادة الاستيراد من الخارج .

وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة انفاق عام توسعية بدون وجود جهاز انتاجي قادر على الإستجابة لتلك الزيادة في الطلب، وهو ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب في الإقتصاد الجزائري على تطوير معدلات النمو الإقتصادي والعمالة، وعليه فإن صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب بشكل يسمح بخلق جهاز انتاجي مرن وكفء وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الإقتصادي. وعليه نقترح الاهتمام بما يلي :

- اعتماد سياسة واضحة في مجال التصنيع.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي، لأن المنتجات الغذائية تشكل نسبة هامة من الواردات.
- جلب الاستثمارات الأجنبية و التي تستخدم كثافة في اليد العاملة.
- توسيع اعتماد سياسة احلال الواردات الى قطاعات اقتصادية إنتاجية أخرى، مثل : الزراعة، مشتقات النفط، النسيج، الالكترونيات....